ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639
Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

النكسوس والسياسات العمومية: "بين منطق التجزيء ومتطلبات التكامل الاستراتيجي"

"Between the Logic of Fragmentation and the Imperatives of Strategic Integration"Nexus and Public Policies:

الدكتور : المصطفى حيان
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة القاضي عياض، مراكش
Elmostafa.hayane@ced.uca.ma

ملخص:
يتناول المقال مقاربة النكسوس (الماء–الطاقة–الغذاء) باعتبارها إطارا حديثا لإعادة التفكير في السياسات العمومية، من منطق التجزيء القطاعي إلى منطق التكامل والاستراتيجيات المندمجة. ويبرز أن تعقد القضايا المرتبطة بالموارد الطبيعية لم يعد يسمح بالتعامل القطاعي المنفصل، بل يفرض رؤية نسقية تقوم على إدراك الترابط بين مختلف المجالات، كما يؤكد أن السياسات العمومية هي منظومات تفاعلية تتطلب تنسيقا مؤسسيا فعالا لتفادي التناقضات وتحسين النجاعة.
وفي المقابل، يوضح المقال أن الفعل العمومي المجزأ يظل أحد أهم العوائق أمام تحقيق الالتقائية، بسبب ضعف التنسيق وتعدد مراكز القرار. لذلك تقدم مقاربة النكسوس كبديل يعزز التكامل الاستراتيجي والحكامة المندمجة، من خلال تحسين التنسيق بين القطاعات ورفع فعالية السياسات العمومية، ويخلص إلى أن هذا التحول يشكل مدخلا أساسيا لتحقيق تنمية أكثر انسجاما واستدامة.
الكلمات المفاتيح: النكسوس، السياسات العمومية، الالتقائية، التجزيء القطاعي، التكامل الاستراتيجي، الحكامة المندمجة، التنمية المندمجة.

Abstract:
The article addresses the Nexus approach (water–energy–food) as a modern framework for rethinking public policies, shifting from sectoral fragmentation toward integration and cohesive strategic approaches. It highlights that the increasing complexity of issues related to natural resources no longer allows for isolated sectoral management, but rather requires a systemic vision based on understanding the interconnections between different domains. It also emphasizes that public policies are interactive systems that require effective institutional coordination to avoid contradictions and improve efficiency.
On the other hand, the article explains that fragmented public action remains one of the main obstacles to achieving policy coherence due to weak coordination and the multiplicity of decision-making centers. Therefore, the Nexus approach is presented as an alternative that promotes strategic integration and integrated governance by enhancing inter-sectoral coordination and improving the effectiveness of public policies. It concludes that this shift represents a fundamental pathway toward more coherent and sustainable development.
Keywords: Nexus, public policies, policy coherence, sectoral fragmentation, strategic integration, integrated governance, sustainable development.

مقدمة:
تتجه السياسات العمومية في العقود الأخيرة نحو مواجهة تعقيد متزايد في بنية الإشكالات المجتمعية، خاصة تلك المرتبطة بتدبير الموارد الطبيعية، حيث لم يعد من الممكن فهم أو معالجة قضايا الماء أو الطاقة أو الغذاء بشكل منفصل، بالنظر إلى طبيعتها التفاعلية المتشابكة. وفي هذا السياق، برزت مقاربة النكسوس كتحول إبستمولوجي يعيد صياغة منطق التفكير في السياسات

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

العمومية، من خلال الانتقال من التحليل الخطي الأحادي إلى التحليل النسقي القائم على الترابط والتأثير المتبادل بين القطاعات. إن هذا التحول لا يعكس فقط تطورا مفاهيميا، بقدر ما يعبر عن ضرورة عملية تفرضها التحولات المناخية والضغوط الديمغرافية وتزايد الطلب على الموارد، مما يفرض إعادة النظر في نماذج التدبير التقليدية التي أبانت عن محدوديتها في تحقيق النجاعة والانسجام.

ويقصد بمقاربة النكسوس، في بعدها التحليلي الدقيق، ذلك الإطار المفاهيمي الذي يشتغل على تفكيك وإعادة تركيب العلاقات الوظيفية بين منظومات الماء والطاقة والغذاء، من خلال تحليل تدفقات الموارد، وأنماط الاستهلاك، وآليات الإنتاج، في سياق تفاعلي متعدد المستويات. فهي لا تقتصر على مجرد إبراز الترابط، بل تسعى إلى بناء أدوات تحليلية تمكن من استشراف آثار السياسات القطاعية على باقي القطاعات، بما يسمح بتفادي التناقضات وتعزيز أوجه التكامل. أما السياسات العمومية، فهي ليست مجرد قرارات أو برامج، بل تمثل منظومة معقدة من التفاعلات بين فاعلين متعددين، تحكمها اعتبارات قانونية ومؤسساتية واقتصادية، وتخضع لتوازنات السلطة والمعرفة. ومن هذا المنطلق، فإن مفهوم الالتقائية يحيل إلى درجة الانسجام والتكامل بين هذه السياسات، بما يضمن تحقيق الأهداف المشتركة بأقل تكلفة ممكنة وأعلى فعالية.

غير أن الإشكال الجوهري لا يكمن في غياب الوعي بأهمية التكامل، بل في استمرار هيمنة منطق التجزيء القطاعي، الذي يكرس استقلالية نسبية لكل قطاع، ويحد من إمكانيات التنسيق الفعلي بين الفاعلين. فالمؤسسات المكلفة بالماء تشتغل وفق منطق يختلف عن تلك المعنية بالطاقة أو الفلاحة، كما أن الأدوات القانونية والتنظيمية غالبا ما تصاغ بشكل منفصل، مما يؤدي إلى تضارب في الأهداف أو ازدواجية في التدخلات. وفي هذا الإطار، تبرز مقاربة النكسوس كأداة تحليلية قادرة على كشف هذه الاختلالات البنيوية، وإعادة توجيه النقاش نحو ضرورة بناء سياسات عمومية مندمجة تستجيب لتعقيد الواقع.

وتكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة، بالنظر إلى راهنية موضوعها وارتباطه المباشر بقضايا الأمن المائي والطاقي والغذائي، التي أصبحت في صلب الاهتمامات الإستراتيجية للدول، خاصة في السياقات التي تعرف هشاشة بيئية وضغطا متزايدا على الموارد. كما أن اعتماد مقاربة النكسوس يفتح آفاقا جديدة لإعادة التفكير في نماذج الحكامة، من خلال التركيز على التنسيق الأفقي بين القطاعات، والتكامل العمودي بين مستويات التدبير، بما يعزز من فعالية السياسات العمومية ويحد من هدر الموارد.

ومن الناحية المنهجية، يقتضي تحليل هذا الموضوع تجاوز المقاربات التقليدية، عبر توظيف مزيج من المناهج العلمية، يتقدمها المنهج الإمبريقي الذي يسمح برصد الواقع العملي لتدبير الموارد، وتحليل المعطيات المرتبطة بتقاطع السياسات القطاعية، إلى جانب المنهج التحليلي لتفكيك المفاهيم، والمنهج النسقي لفهم العلاقات التفاعلية بين المكونات. كما يمكن الاستئناس بالمنهج المقارن لاستحضار تجارب دولية نجحت في إدماج مقاربة النكسوس ضمن سياساتها العمومية.

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية المحورية لهذا المقال على النحو التالي: إلى أي حد يمكن لمقاربة النكسوس أن تعيد تشكيل منطق السياسات العمومية بما يحقق الانتقال من التجزيء القطاعي إلى التكامل الاستراتيجي، في ظل تعقيد البنيات المؤسساتية وتعدد الفاعلين؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من قبيل:

1- ما حدود المقاربة القطاعية في تدبير الموارد؟

2- كيف يمكن ترجمة النكسوس إلى أدوات عملية داخل السياسات العمومية؟

3- ما هي العوائق التي تحول دون تحقيق الالتقائية الفعلية؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية، تقوم فرضية الدراسة على أن مقاربة النكسوس تشكل مدخلا نظريا وعمليا واعدا لتعزيز الالتقائية في السياسات العمومية، غير أن فعاليتها تظل مشروطة بمدى قدرة النظم المؤسساتية على التكيف مع متطلبات التكامل، من

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

خلال إصلاحات هيكلية تتجاوز منطق التجزيء. وهو ما يعني أن الإشكال لا يرتبط فقط بالمفاهيم، بل أيضا بالبنيات والمؤسسات وآليات اتخاذ القرار.

وللإحاطة بهذا الموضوع ، سيتم اعتماد تصميم ثنائي يقوم على:

المبحث الأول: النكسوس كآلية لإعادة بناء منطق الفعل العمومي: من الترابط الوظيفي إلى التكامل الاستراتيجي.

المبحث الثاني: النكسوس بين حدود الفعل العمومي المجزأ والانتقال لسياسات عمومية مندمجة.

المبحث الأول: النكسوس كآلية لإعادة بناء منطق الفعل العمومي: من الترابط الوظيفي إلى التكامل الاستراتيجي

يشكل تناول النكسوس (الماء–الطاقة–الغذاء) مدخلا تحليليا متقدما لإعادة بناء منطق الفعل العمومي، من خلال الانتقال من إدراك بسيط للترابط الوظيفي بين القطاعات إلى بلورة تكامل استراتيجي قائم على التنسيق والانسجام في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية. فهذه المقاربة لا تكتفي بالكشف عن تداخل المصالح والموارد، بل تسعى إلى تحويل هذا الترابط إلى أداة لتوجيه القرار العمومي نحو تحقيق النجاعة والاستدامة. ومن ثم، يهدف هذا المبحث إلى تفكيك الأسس المفاهيمية للنكسوس وإبراز قدرته على إعادة تشكيل منطق التدخل العمومي في اتجاه أكثر تكاملا وفعالية. بحيث سنتناول النكسوس كإطار لتفكيك الترابط الوظيفي بين القطاعات (مطلب أول). والنكسوس كمدخل لبناء التكامل الاستراتيجي في السياسات العمومية (مطلب ثان).

المطلب الأول: النكسوس كإطار لتفكيك الترابط الوظيفي بين القطاعات.

يعتبر مفهوم النكسوس (Nexus) من أبرز المفاهيم التحليلية الحديثة التي ظهرت في حقل السياسات العمومية والحكامة الترابية، حيث يتأسس على فكرة الترابط البنيوي بين القطاعات العمومية المختلفة، مثل الماء والطاقة والغذاء والبيئة. وينطلق هذا المفهوم من فكرة مفادها أن معالجة القضايا العمومية في إطار قطاعي منفصل لم يعد كافيا لفهم التعقيد المتزايد للأنظمة الاجتماعية-الاقتصادية المعاصرة.بقدر ما أصبح من الضروري اعتماد مقاربة تكاملية تسمح بتفكيك وإعادة تركيب العلاقات الوظيفية بين القطاعات[3218]. ومنه فإن النكسوس لا يكتفي بوصف التداخل، بل يسعى إلى إنتاج أدوات تحليلية لتدبيره. كما ينظر إليه كإطار مرجعي لإعادة بناء السياسات العمومية على أساس التفاعل والتشابك بدل التجزيء. ويكتسي هذا التصور أهمية خاصة في سياق الحكامة الحديثة القائمة على الفعالية والاستدامة. كما أنه يعكس تحولا من منطق التدبير القطاعي إلى منطق التدبير الشبكي.

في هذا السياق، يفهم النكسوس باعتباره أداة تحليلية لتفكيك العلاقات الوظيفية بين القطاعات عبر إبراز نقاط التداخل والتأثير المتبادل. فهو لا ينظر إلى القطاعات باعتبارها وحدات مستقلة، بل كنظم مترابطة تتفاعل فيما بينها ضمن دينامية معقدة. وقد برز هذا التوجه بشكل خاص في أدبيات الماء–الطاقة–الغذاء، حيث يتضح أن أي تدخل في أحد هذه المجالات ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على المجالات الأخرى[3219]. وعليه، فإن النكسوس يعيد صياغة مفهوم السياسات العمومية باعتبارها سياسات تفاعلية لا خطية. كما يسمح بالكشف عن التناقضات الداخلية بين الأهداف القطاعية المختلفة. ومن هنا، تتجلى قيمة النكسوس في كونه إطارا للكشف عن التأثيرات غير المقصودة للسياسات العمومية.

ومن الناحية النظرية، يرتبط النكسوس بمفهوم النظم المعقدة، حيث تفهم السياسات العمومية كشبكات متعددة المستويات من العلاقات المتداخلة[3220]. هذا التصور يفرض تجاوز المقاربات الكلاسيكية التي تفصل بين القطاعات بشكل صارم إلى مقاربة تعتمد على التفكير النظامي. فكل قطاع داخل هذا الإطار لا يدرس بمعزل عن غيره بقدر ما يجعل دراسته من خلال موقعه داخل

3218 Nina Hagemann & Sabrina Kirschke, *Key Issues of Interdisciplinary Nexus Governance Analyses*, Resources Journal, Helmholtz Centre for Environmental Research, Leipzig, 2017,p 3.

3219 Gregory N. Sixt et al., *Assessing the Level of Inter-Sectoral Policy Integration for Governance in the Water–Energy Nexus*, Sustainability, 2020, Stockholm Environment Institute, Stockholm, p 4.

3220 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الترابط بين الموارد الطبيعية في سياق التنمية المستدامة، نيروبي، 2022، ص 14.

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

شبكة من التفاعلات. ويؤدي ذلك إلى إعادة تعريف مفهوم الكفاءة العمومية، بحيث لا تقاس فقط داخل القطاع، بل عبر النظام ككل. كما يفتح المجال أمام إدماج مفاهيم مثل المرونة والقدرة التكيفية في التحليل العمومي.

كما يبرز النكسوس أهمية الحكامة المتعددة المستويات باعتبارها شرطا أساسيا لتفعيل هذا الإطار التحليلي. بحيث لا يمكن إدارة الترابطات الوظيفية بين القطاعات دون وجود آليات تنسيق مؤسساتي فعالة تتجاوز الحدود الإدارية التقليدية. ويعني ذلك أن نجاح مقاربة النكسوس مرهون بمدى قدرة المؤسسات على الانتقال من التنسيق الأفقي إلى التكامل البنيوي[3221]. كما يفرض ذلك إعادة النظر في هندسة القرار العمومي، بما يسمح بتقاسم المعطيات بين القطاعات .وبالتالي، يصبح النكسوس أداة لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والقطاع العام.

ومن جهة أخرى، يساهم النكسوس في إبراز التوتر القائم بين الكفاءة القطاعية والكفاءة النظامية. ففي حين تسعى القطاعات إلى تحسين أدائها الداخلي، فإن هذا التحسين قد يؤدي إلى اختلالات على مستوى النظام العام [3222]. ومن هنا تأتي أهمية النكسوس في إعادة التوازن بين الأهداف القطاعية والأهداف الشمولية. فهو يتيح فهم المفاضلات والفرص التآزرية بين السياسات العمومية. كما يساعد على بناء قرارات أكثر اتساقا مع مبدأ الاستدامة.

كما يندرج النكسوس ضمن التحولات الكبرى في الفكر العمومي المعاصر، حيث يتم الانتقال من منطق الخطية إلى منطق التعقيد. فالتحديات الحديثة مثل تغير المناخ وندرة الموارد تفرض إعادة التفكير في طرق التدبير التقليدية . وبالتالي، فإن النكسوس يمثل استجابة معرفية لهذه التحولات، من خلال إدماج التداخلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ويؤدي ذلك إلى إعادة تعريف العلاقة بين الإنسان والموارد الطبيعية في إطار شمولي.

ويبرز هذا المفهوم كذلك أهمية المعرفة البينية (Interdisciplinarity)، حيث لا يمكن فهم الترابطات الوظيفية إلا عبر دمج تخصصات متعددة[3223]. فالقانون، والاقتصاد، والعلوم البيئية، كلها تدخل في بناء تحليل النكسوس. وهذا ما يجعل منه إطارا عابرا للتخصصات. كما يفرض ذلك تطوير أدوات تحليل جديدة قادرة على استيعاب التعقيد.

وعلى المستوى التطبيقي، يستخدم النكسوس كأداة لتوجيه السياسات العمومية نحو مزيد من التكامل والنجاعة. إذ يسمح بتحديد نقاط الضعف في التنسيق بين القطاعات. كما يساعد على تحسين توزيع الموارد العمومية بشكل أكثر عدالة وفعالية[3224]. وبالتالي، فهو ليس مجرد إطار نظري، بل أداة عملية لإعادة هيكلة التدبير العموم.

كما أن اعتماد مقاربة النكسوس يساهم في تعزيز الحكامة الجيدة، من خلال تقوية الشفافية والتنسيق بين الفاعلين العموميين. فهو يفرض وجود آليات مؤسساتية للحوار بين القطاعات. كما يعزز مبدأ المسؤولية المشتركة في تدبير الموارد[3225]. ومنه بمكن القول على انه يساهم في بناء سياسات عمومية أكثر انسجاما.

وخلاصة القول، فإن النكسوس يمثل إطارا تحليليا متقدما لتفكيك وإعادة تركيب الترابطات الوظيفية بين القطاعات، بما يسمح بفهم أعمق لدينامية السياسات العمومية. فهو ينتقل من منطق التجزئة إلى منطق التكامل، ومن التدبير القطاعي إلى التدبير الشبكي. كما يفتح آفاقا جديدة لإعادة بناء الحكامة العمومية على أسس أكثر شمولية واستدامة.

المطلب الثاني: النكسوس كمدخل لبناء التكامل الاستراتيجي في السياسات العمومية

3221 محمد العربي، الحكامة الترابية والسياسات العمومية بالمغرب، دار القلم، الرباط، 2020، ص 87.

3222 Gregory N. Sixt et al., *Water–Energy Nexus Governance*, Sustainability, MIT & SEI, 2020, p 9.

3223 United Nations Environment Programme, *Nexus Approach in Sustainable Development*, UNEP Report, Nairobi, 2022, p 11.

3224 International Water Management Institute, *Nexus Governance and Resource Efficiency*, IWMI Working Paper, Colombo, 2023, p 5.

3225 OECD, *Water-Energy-Food Nexus Governance*, OECD Publishing, Paris, 2022, p 14.

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

يشكل النكسوس مدخلا مفاهيميا واستراتيجيا حديثا يهدف إلى إعادة بناء السياسات العمومية على أساس التكامل بدل التجزئة، من خلال إدماج التفاعلات القائمة بين القطاعات الحيوية داخل منظومة واحدة مترابطة. وينطلق هذا المدخل من أن التحديات المعاصرة، خاصة في مجالات الماء والطاقة والغذاء، لم تعد قابلة للمعالجة بمنطق قطاعي منفصل، وبذلك أصبحت تفرض مقاربة شمولية قادرة على استيعاب الترابطات المعقدة بين مختلف المجالات. كما يسعى النكسوس إلى تجاوز منطق السياسات العمومية المنعزلة، وإرساء أسس الحكامة المندمجة، ويعزز مبدأ الالتقائية بين السياسات العمومية، ويرفع من مستوى نجاعة التدخل العمومي، ويؤسس لتكامل أفقي بين المؤسسات من خلال توجيه التخطيط العمومي نحو الرؤية الإستراتيجية الشمولية، وبذلك يقوي منطق الاستدامة في تدبير الموارد.

ويظهر النكسوس باعتباره إطارا تحليليا أن بناء التكامل الاستراتيجي في السياسات العمومية يقتضي إعادة النظر في كيفية صياغة السياسات العمومية نفسها، بحيث لا تبنى على أساس قطاعي ضيق، بقدر ما تبنى على أساس فهم شامل للعلاقات البينية بين القطاعات، فكل قطاع يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى ضمن شبكة معقدة من التفاعلات[3226]. ولذلك، فإن اعتماد النكسوس يسمح بالكشف عن نقاط التلاقي ونقاط التناقض بين السياسات العمومية، كما يساهم في تحسين جودة التنسيق بين الفاعلين العموميين، ويؤدي إلى تقوية الانسجام في اتخاذ القرار العمومي، وبذلك يعزز منطق التكامل الوظيفي. بهدف الحد من التداخل السلبي بين السياسات.

أما من الناحية القانونية والمؤسساتية، يفرض النكسوس إعادة التفكير في البنية التقليدية للسياسات العمومية التي تقوم على الفصل الصارم بين الاختصاصات القطاعية، حيث لم يعد هذا النموذج كافيا لمواكبة تعقيد التحديات الراهنة[3227]. لذلك، أصبح من الضروري اعتماد مقاربة قانونية مرنة تسمح بتقاطع الاختصاصات وتكاملها. كما يفرض ذلك تطوير آليات قانونية للتنسيق بين الإدارات العمومية، سواء عبر التعاقد أو عبر آليات التنسيق المؤسساتي. ويؤدي هذا التحول إلى تعزيز الحكامة التشاركية، من أجل تقوية مبدأ المسؤولية المشتركة.، وتحسين أداء الإدارة العمومية، ويؤسس لمرونة مؤسساتية أكبر.

ويساهم النكسوس في دعم التكامل الاستراتيجي من خلال تمكين صناع القرار من تحديد نقاط الالتقاء بين السياسات القطاعية المختلفة، والعمل على توجيهها نحو أهداف مشتركة، كما يسمح هذا المدخل بتقليل الازدواجية في البرامج والسياسات العمومية، وتحقيق استغلال أمثل للموارد المتاحة. ويدعم التنسيق بين مختلف مستويات الحكم، ويرفع من فعالية التخطيط العمومي. ويساهم في بناء سياسات مندمجة ومترابطة. ويتبث منطق التدبير التشاركي. ويرفع من فعالية الأداء العمومي[3228].

ويبرز النكسوس كذلك أهمية التنسيق المؤسسي باعتباره شرطا أساسيا لتحقيق التكامل الاستراتيجي، إذ لا يمكن تحقيق هذا التكامل في ظل غياب آليات فعالة لتبادل المعلومات والتنسيق بين الإدارات. فالتشتت المؤسساتي يؤدي إلى ضعف في الأداء العمومي وتضارب في الأهداف. لذلك، فإن اعتماد مقاربة النكسوس يفرض تطوير أدوات مؤسساتية جديدة للتنسيق والتخطيط المشترك. كما يطور المقاربة التشاركية في صنع القرار، ويرفع من جودة السياسات العمومية. ويقلص من الهدر في الموارد، ويحسن الانسجام الإداري.

ويدخل النكسوس بعدا استشرافيا في تدبير السياسات العمومية، من خلال تمكين صناع القرار من توقع الآثار المتبادلة للسياسات قبل تنفيذها. فهو يسمح ببناء سيناريوهات متعددة تأخذ بعين الاعتبار التداخل بين القطاعات[3229]. وهذا ما يزيد من مستوى جودة القرار العمومي ويقلل من المخاطر غير المتوقعة. كما يرسخ القدرة على التكيف مع التغيرات. ويقوي الحكامة الاستباقية. ويزيد من فعالية التخطيط. ويرفع من الاستقرار المؤسساتي.

3226 Karin B. Pfeiffer ،Sustainable Governance and Nexus Integration, springer cham, 2021, p 27.

3227 أحمد الشيباني، الحكامة العمومية والتحول الإداري في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 133.

3228 المعهد الدولي للتنمية المستدامة، تكامل السياسات العمومية من أجل التنمية المستدامة: مقاربة النكسوس، وينيبيغ، 2022، ص 14.

3229 الوكالة الأوروبية للبيئة، التفكير النظامي والحكامة المندمجة، كوبنهاغن، 2023، ص 36.

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

ومن منظور التدبير العمومي، يساهم النكسوس في إعادة تعريف مفهوم الكفاءة، بحيث لم تعد تقاس الكفاءة على مستوى قطاع واحد، بل على مستوى النظام العمومي ككل. وهذا التحول يعكس الانتقال من منطق الكفاءة الجزئية إلى منطق الكفاءة النظامية. كما يسمح بإدماج مؤشرات جديدة لتقييم الأداء ترتكز على التكامل والتأثير المتبادل. ويحسن من فعالية السياسات العمومية. ويتبث منطق الاستدامة[3230].

ويساهم النكسوس في تعزيز التكامل الاستراتيجي من خلال ربط السياسات العمومية الوطنية بالأهداف القطاعية في إطار رؤية موحدة، بما يضمن عدم تناقض السياسات مع بعضها البعض. كما يسمح هذا المدخل بتحقيق استغلال أمثل للموارد وتقليل الهدر الناتج عن غياب التنسيق، بما عزيز التعاون بين الفاعلين العموميين والخواص، وذلك بهدف الزيادة في انسجام تنفيذ السياسات، والرفع من مردودية التدخل العمومي وترسيخ منطق الالتقائية.

ويبرز النكسوس أهمية البعد الترابي في تحقيق التكامل الاستراتيجي، حيث تختلف طبيعة التفاعلات بين القطاعات حسب الخصوصيات المجالية لكل منطقة. ولذلك، فإن السياسات العمومية يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع هذه الخصوصيات. وهذا ما يؤدي إلى تحقيق العدالة المجالية وتقليص الفوارق الترابية، وبالتالي فعالية السياسات على المستوى الترابي وبذلك تتحقق التنمية المندمجة [3231].

وخلاصة القول، فإن النكسوس يمثل مدخلا استراتيجيا متقدما لإعادة بناء السياسات العمومية على أساس التكامل والالتقائية، بما يسمح برفع فعالية التدخل العمومي وتعزيز الحكامة الإستراتيجية للدولة، في سياق يتسم بتزايد الترابط بين القطاعات وتعقد التحديات العمومية.

يتبين من خلال ما سبق أن مفهوم النكسوس، سواء كإطار لتفكيك الترابط الوظيفي بين القطاعات أو كمدخل لبناء التكامل الاستراتيجي في السياسات العمومية، أنه يمثل تحولا عميقا في طريقة فهم وتدبير الشأن العمومي. فالنكسوس يقوم على تفكيك منطق العزلة القطاعية، من خلال الكشف عن الترابطات البنيوية والوظيفية بين مختلف القطاعات العمومية، خاصة تلك المرتبطة بالماء والطاقة والغذاء والبيئة، وهو ما يسمح بفهم السياسات العمومية باعتبارها شبكة متداخلة من العلاقات بدل وحدات مستقلة ومنفصلة. كما أن هذا المدخل يهدف إلى تصحيح الاختلالات الناتجة عن التجزئة القطاعية وإبراز الآثار المتبادلة بين السياسات العمومية، بما يعزز منطق التكامل النظامي بدل الفعالية الجزئية.

كما تبين أن النكسوس لا يقتصر على البعد التحليلي فقط، بل يتجاوزه إلى كونه مدخلا استراتيجيا لإعادة بناء السياسات العمومية على أساس التكامل والالتقائية. إذ يسمح هذا المفهوم بتوجيه الفعل العمومي نحو التنسيق بين القطاعات المختلفة، وتوحيد الرؤى الإستراتيجية، وتقليص التداخلات السلبية بين السياسات القطاعية. كما يساهم في تعزيز الحكامة المندمجة من خلال تطوير آليات التنسيق المؤسسي والتخطيط المشترك، وإدماج البعد الاستشرافي في صنع القرار العمومي. وبالتالي، فإن النكسوس يعيد تعريف مفهوم الكفاءة ليصبح مرتبطا بالأداء النظامي الشامل بدل الأداء القطاعي المنفصل.

وانطلاقا من كل ما سبق، يتضح أن النكسوس يشكل مدخلا مركزيا لفهم التحول من منطق السياسات العمومية المجزأة إلى منطق السياسات المندمجة القائمة على الترابط والتكامل.

وعليه، سيتم الانتقال في المبحث الثاني إلى دراسة حدود الفعل العمومي المجزأ وإمكانية الانتقال نحو سياسات عمومية مندمجة، باعتبارها امتدادا عمليا ونظريا لما تم التأسيس له في إطار مقاربة النكسوس.

المبحث الثاني: النكسوس بين حدود الفعل العمومي المجزأ والانتقال لسياسات عمومية مندمجة.

3230 حسن طارق، الدولة والسياسات العمومية بالمغرب: مقاربات في التغيير المؤسساتي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2022، ص 88.

3231 محمد برادة، التنمية الترابية والحكامة المحلية في المغرب، دار توبقال، الدار البيضاء، 2021، ص 112.

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

يعد الفعل العمومي المجزأ من أبرز الإشكالات البنيوية التي تحد من نجاعة السياسات العمومية، حيث يؤدي تعدد المتدخلين وغياب التنسيق الأفقي بين القطاعات إلى إنتاج تدخلات متفرقة غير قادرة على استيعاب الطبيعة المركبة للقضايا العمومية المعاصرة. وفي هذا السياق، تبرز مقاربة النكسوس كإطار تحليلي بديل يسعى إلى تجاوز منطق التجزئة نحو منطق الترابط والتكامل بين السياسات العمومية، من خلال إبراز التفاعلات الوظيفية بين مختلف القطاعات، كما تتيح هذه المقاربة فهم حدود النموذج القطاعي التقليدي وإمكانات تجاوزه نحو بناء سياسات مندمجة أكثر فعالية واستدامة. وتزداد أهمية هذا التحليل في ضوء المعطيات الإمبريقية التي تؤكد محدودية التدخل العمومي المجزأ أمام التحديات المركبة. وعليه، سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين، المطلب الأول: حدود الفعل العمومي المجزأ، والمطلب الثاني: آفاق الانتقال لسياسات عمومية مندمجة في ضوء مقاربة النكسوس.

المطلب الأول: حدود الفعل العمومي المجزأ

يشكل الفعل العمومي المجزأ أحد الإشكالات البنيوية التي تعاني منها السياسات العمومية المعاصرة، حيث يقوم على منطق التدخل القطاعي المنفصل الذي يعالج القضايا العمومية كل على حدة دون اعتبار للترابطات الوظيفية القائمة بينها. ويؤدي هذا النمط من التدبير إلى إنتاج سياسات غير منسجمة، تفتقد إلى الرؤية الشمولية، مما ينعكس سلبا على فعالية الأداء العمومي[3232]. وفي هذا السياق، يبرز التحليل المؤسساتي أن التجزئة تضعف القدرة على التنسيق بين الفاعلين العموميين. كما أنها تنتج ازدواجية في التدخلات وهدرا للموارد العمومية، ويؤدي ذلك إلى محدودية الأثر التنموي للسياسات العمومية.

ويظهر التحليل المقارن للسياسات العمومية أن الفعل العمومي المجزأ يعيق تحقيق الالتقائية بين القطاعات الحيوية، خصوصا في مجالات الماء والطاقة والغذاء، وهي المجالات التي يشكل فيها النكسوس إطارا تفسيريا مركزيا[3233]. فغياب التنسيق بين هذه القطاعات يؤدي إلى خلق اختلالات بنيوية في تدبير الموارد، كما أن هذا الوضع يضعف القدرة على الاستجابة للتحديات المركبة، ويؤدي إلى انفصال بين التخطيط والتنفيذ، وبذلك يحد من فعالية السياسات العمومية.

ومن الناحية القانونية، يرتبط الفعل العمومي المجزأ بالبنية التقليدية للتنظيم الإداري القائم على توزيع الاختصاصات بشكل صارم بين المؤسسات العمومية[3234]. هذا التوزيع، رغم أهميته التنظيمية، يؤدي في كثير من الأحيان إلى صعوبة التنسيق بين الفاعلين العموميين، ويكرس لمنطق الانغلاق المؤسساتي بدل الانفتاح التعاوني، وبذلك ينتج تنازعا في الاختصاصات أو تداخلا غير منظم، مما يؤثر ذلك على جودة القرار العمومي.

في سياق مقاربة النكسوس، يتضح أن الفعل العمومي المجزأ يتعارض مع منطق الترابط النظامي الذي يقوم عليه تدبير السياسات العمومية الحديثة. فالنكسوس يفترض وجود علاقات تفاعلية بين القطاعات، بينما التجزئة تفترض الاستقلال الوظيفي بينها[3235]. هذا التناقض ينتج فجوة بين الواقع المؤسساتي ومتطلبات الحكامة الحديثة، كما يحد من القدرة على فهم الآثار غير المباشرة للسياسات العمومية، ومنه يضعف منطق الاستدامة في التدبير العمومي.

ويؤدي الفعل العمومي المجزأ إلى ضعف التنسيق الأفقي بين الإدارات العمومية، وهو ما يعد أحد أهم أسباب تعثر السياسات العمومية في تحقيق أهدافها. فغياب آليات فعالة للتنسيق يؤدي إلى تكرار البرامج وتضاربها، كما يخلق فجوات في تنفيذ السياسات على المستوى الترابي، ويؤثر على فعالية التدخل العمومي، ويصبح منطق الحكامة المندمجة ضعيفا[3236].

3232 Pierre Lascoumes, Gouverner par les instruments, Presses de Sciences Po, Paris, 2021, p 44.

3233 OECD, Policy Coherence for Sustainable Development 2022: Building Synergies in Public Action, OECD Publishing, Paris, 2022, p 31.

3234 Jacques Chevallier, L'État post-moderne et la fragmentation de l'action publique, LGDJ, Paris, 2021, p 59.

3235 World Bank, Governance for Integrated Resource Management, Washington D.C., 2023, p 18.

3236 UNDP, Public Administration Reform and Institutional Coordination, New York, 2022, p 27.

ومن منظور مقاربة النكسوس، فإن التجزئة القطاعية تعد عائقا أمام فهم التفاعلات المعقدة بين الموارد الطبيعية والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية[3237]. فكل تدخل قطاعي قد يحدث آثارا غير متوقعة على قطاعات أخرى، وهو ما يجعل من الصعب تحقيق توازن بين الأهداف المختلفة للسياسات العمومية. كما يحد من القدرة على إدارة المفاضلات بين القطاعات. ويؤدي إلى ضعف الفعالية الشمولية.

ويبرز التحليل المؤسساتي أن الفعل العمومي المجزأ ينتج ما يمكن تسميته بتشتت المسؤولية، حيث تتوزع المسؤوليات بين مؤسسات متعددة دون وضوح في حدود التدخل[3238]. هذا الوضع يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤولية عند فشل السياسات العمومية، كما يضعف من مبدأ المحاسبة، ويؤثر على فعالية الحكامة العمومية،ويحد من شفافية القرار العمومي.

ومن زاوية التدبير العمومي، يؤدي الفعل المجزأ إلى ضعف في استخدام الموارد العمومية، حيث يتم توجيه الإمكانيات بشكل غير منسق بين القطاعات[3239]. وهو ما ينتج عنه ازدواجية في الاستثمار العمومي. كما يؤدي إلى غياب التكامل في المشاريع التنموية. وبذلك يؤثر في الأثر التنموي للسياسات العمومية. ويحد من النجاعة الاقتصادية.

وفي إطار مقاربة النكسوس، يعتبر الفعل العمومي المجزأ عائقا أمام بناء سياسات عمومية مندمجة قادرة على استيعاب التحديات المعقدة[3240]. إذ أن النكسوس يقوم على فكرة الترابط والتكامل بين القطاعات، بينما التجزئة تقوم على الفصل بينها. هذا التناقض يجعل من الضروري إعادة التفكير في أساليب التدبير العمومي، كما يفرض تطوير آليات جديدة للتنسيق المؤسساتي واعتماد الحكامة المندمجة.

كما أن استمرار الفعل العمومي المجزأ يقيد إمكانيات الانتقال نحو سياسات عمومية مندمجة، حيث يبقى كل قطاع يعمل بمنطق منفصل عن الآخر. وهو ما يضعف القدرة على بناء رؤية إستراتيجية شمولية. ويحد من فعالية السياسات العمومية في مواجهة التحديات المركبة، ويبرز الحاجة إلى إصلاح عميق للبنية المؤسسية. ويؤكد على أهمية الانتقال نحو مقاربة النكسوس.

وانطلاقا مما سبق، فإن حدود الفعل العمومي المجزأ تتجلى في ضعف التنسيق، وتشتت المسؤولية، وغياب الرؤية الشمولية، مما يجعل منه نموذجا غير قادر على الاستجابة لتحديات الحكامة المعاصرة، وهو ما يعزز أهمية تبني مقاربة النكسوس كبديل تحليلي واستراتيجي لبناء سياسات عمومية مندمجة وفعالة.

المطلب الثاني: آفاق الانتقال لسياسات عمومية مندمجة في ضوء مقاربة النكسوس

يمثل الانتقال لسياسات عمومية مندمجة في ضوء مقاربة النكسوس مدخلا محوريا لتحقيق هدف التنمية المندمجة، باعتبارها تنمية تقوم على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية. فاستمرار منطق الفعل العمومي المجزأ يحد من قدرة السياسات العمومية على تحقيق تنمية متوازنة، نظرا لغياب الانسجام بين التدخلات القطاعية. وفي المقابل، تتيح مقاربة النكسوس إعادة بناء هذه السياسات على أساس الترابط بين القطاعات، بما يسمح بتوجيه الفعل العمومي نحو أهداف مشتركة. كما يساهم هذا التحول في تعزيز نجاعة التدخل العمومي، ونجاح الالتقائية بين السياسات، وترسيخ منطق الحكامة المندمجة، ويؤسس لتنمية مندمجة وشاملة.

وتبرز أهمية مقاربة النكسوس في كونها تعيد تعريف العلاقة بين القطاعات العمومية باعتبارها علاقة ترابط وظيفي وليست علاقة فصل إداري، وهو ما يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المندمجة. فالتنمية لم تعد تقاس بفعالية قطاع واحد، بل بمدى انسجام

3237 FAO, Nexus Approach for Sustainable Food and Water Systems, Rome, 2021, p 22.

3238 Hélène Michel, La fragmentation de l'action publique, Presses Universitaires de France, Paris, 2022, p 73.

3239 Asian Development Bank, Integrated Governance and Resource Efficiency, Manila, 2021, p 34.

3240 United Nations Environment Programme, Integrated Governance for Nexus Implementation, Nairobi, 2023, p 41.

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

السياسات العمومية ككل[3241]. ومن هنا، فإن التكامل بين قطاعات الماء والطاقة والغذاء والبيئة يشكل قاعدة أساسية لبناء تنمية مستدامة ومندمجة. وبذلك يساهم هذا المنظور في تقليص التناقضات بين السياسات القطاعية، ويحقق الانسجام الاستراتيجي والفعالية التنموية في ضوء الرؤية الشمولية للتنمية.

ومن الناحية القانونية والمؤسساتية، يفرض الانتقال لسياسات المندمجة إعادة هيكلة الإطار التنظيمي الذي يحكم العمل العمومي، بحيث يصبح أكثر مرونة وقدرة على استيعاب التداخل بين الاختصاصات[3242]. فالنماذج التقليدية القائمة على التقسيم الصارم للاختصاصات لم تعد قادرة على مواكبة متطلبات التنمية المندمجة. لذلك، تبرز الحاجة إلى آليات قانونية جديدة تقوم على التنسيق والتعاقد بين المؤسسات العمومية.

وتبرز مقاربة النكسوس أن تحقيق التنمية المندمجة يمر عبر تعزيز التنسيق الأفقي بين القطاعات العمومية، باعتباره شرطا ضروريا لتجاوز التشتت المؤسسي، فغياب هذا التنسيق يؤدي إلى ازدواجية في البرامج وضعف في الأثر التنموي[3243]. بينما يسمح التنسيق الفعال ببناء سياسات عمومية متكاملة ومترابطة، من خلال حسن استغلال الموارد العمومية. ويزيد من نجاعة التدخل العمومي وبذلك تصبح السياسات العمومية أكثر انسجاما.

ويظهر النكسوس أن التنمية المندمجة تتطلب إدماج البعد الترابي في تصميم وتنفيذ السياسات العمومية، نظرا لاختلاف الخصوصيات المجالية وتأثيرها على طبيعة التفاعلات بين القطاعات[3244]. فالتنمية لا يمكن أن تكون موحدة النمط، بل يجب أن تكون متكيفة مع السياقات المحلية، وهذا ما يفرض اعتماد مقاربة مجالية مرنة، وبذلك يساهم في تقليص الفوارق الترابية، ويعزز العدالة المجالية والتماسك الترابي.

ومن منظور النكسوس، فإن تحقيق التنمية المندمجة يقتضي تبني منطق استباقي في السياسات العمومية، يقوم على توقع التفاعلات بين القطاعات قبل اتخاذ القرار، فالتخطيط الاستشرافي يسمح بتفادي الآثار السلبية غير المقصودة للتدخلات القطاعية[3245]. ويساهم الانتقال نحو السياسات المندمجة في تعزيز الكفاءة النظامية، حيث يتم تقييم السياسات العمومية بناء على أثرها الكلي وليس القطاعي. هذا التحول يعد أساسيا لتحقيق التنمية المندمجة، لأنه يسمح بقياس مدى انسجام السياسات مع الأهداف التنموية الشاملة.

كما تبين مقاربة النكسوس أن التنمية المندمجة لا يمكن تحقيقها دون إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية، باعتباره عنصرا محوريا في استدامة التنمية. فالتوازن بين الاستغلال الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية يعد شرطا أساسيا لأي نموذج تنموي مندمج[3246]. ويرز التحليل المؤسساتي أن نجاح التنمية المندمجة رهين بتغيير ثقافة التدبير العمومي، بحيث تنتقل من منطق التنافس بين القطاعات إلى منطق التعاون والتكامل. فالإصلاح المؤسساتي لا يقتصر على الهياكل، بل يشمل أيضا العقليات والممارسات. وهذا ما يجعل من مقاربة النكسوس إطارا لإعادة بناء الثقافة الإدارية، وبذلك تعزز العمل التعاوني من اجل تحقيق الانسجام المؤسساتي في سياق الحكامة المندمجة.

وخلاصة القول، فإن آفاق الانتقال نحو سياسات عمومية مندمجة في ضوء مقاربة النكسوس تمثل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المندمجة، من خلال إعادة بناء الفعل العمومي على أساس الترابط والتنسيق والالتقائية، بما يسمح برفع نجاعة السياسات العمومية وضمان استدامة التنمية وشموليتها[3247].

3241 عبد الإله بلقزيز، الدولة والسياسات العمومية في المغرب: مقاربات في التحول المؤسساتي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2020، ص 105.

3242 Jacques Chevallier, L'État et la transformation de l'action publique, LGDJ, Paris, 2021, p 72.

3243 المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول نجاعة السياسات العمومية وتكاملها، الرباط، 2023، ص 54.

3244 المندوبية السامية للتخطيط، التنمية الترابية والعدالة المجالية بالمغرب، الرباط، 2022، ص 63.

3245 المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، استشراف التحولات والسياسات العمومية بالمغرب، الرباط، 2021، ص 47.

3246 وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، التقرير الوطني حول التنمية المستدامة، الرباط، 2023، ص 72.

3247 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية المندمجة بالمغرب: من التشخيص إلى آفاق الإصلاح، الرباط، 2023، ص 88.

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

ويتضح من خلال ما سبق، أن الفعل العمومي المجزأ يشكل أحد أهم العوائق البنيوية أمام تحقيق فعالية السياسات العمومية، إذ يؤدي إلى غياب الانسجام بين التدخلات القطاعية وتشتت الجهود العمومية. هذا الوضع ينعكس سلبا على قدرة الدولة على مواجهة التحديات المركبة والمعقدة التي تتسم بها القضايا العمومية المعاصرة، كما يبرز أن منطق التدبير القطاعي المنفصل لم يعد قادرا على استيعاب التداخلات الوظيفية بين المجالات الحيوية. ومن ثم، فإن هذا الفعل المجزأ يحد من نجاعة السياسات العمومية ويضعف أثرها التنموي.

في المقابل، إن مقاربة النكسوس تقدم إطارا بديلا يقوم على فهم الترابطات بين القطاعات العمومية، خاصة في مجالات الماء والطاقة والغذاء والبيئة. هذه المقاربة تسمح بإعادة بناء السياسات العمومية على أساس التكامل بدل التجزئة، وعلى أساس التفاعل بدل الانفصال. كما تتيح الكشف عن العلاقات غير المباشرة بين السياسات العمومية، وما ينتج عنها من آثار متبادلة ويعزز منطق الالتقائية، وبذلك يحقق الحكامة المندمجة في تدبير الموارد ويضع الرؤية النظامية للسياسات العمومية.

كما أن الانتقال نحو سياسات عمومية مندمجة في ضوء النكسوس يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المندمجة، باعتبارها تنمية تقوم على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية. ويتطلب هذا الانتقال إعادة هيكلة آليات التخطيط والتنسيق بين القطاعات، وتطوير أدوات قانونية ومؤسساتية جديدة. كما يستوجب إدماج البعد الترابي في صياغة السياسات العمومية.

ومنه يمكن القول أن تجاوز حدود الفعل العمومي المجزأ لا يمكن أن يتم إلا من خلال تبني مقاربة النكسوس كإطار تحليلي واستراتيجي، يسمح ببناء سياسات عمومية مندمجة قادرة على تحقيق التنمية المندمجة. حيث يتضح أن مستقبل الحكامة العمومية يرتبط بمدى القدرة على الانتقال من منطق التجزئة إلى منطق التكامل، ومن التدبير القطاعي إلى التدبير الشبكي المندمج. وهو ما يفرض إصلاحا عميقا في أساليب التدبير العمومي، ويؤسس لحكامة أكثر نجاعة.

خاتمة:

تفضي القراءة التركيبية لموضوع النكسوس والسياسات العمومية إلى تأكيد أن التحول الجاري في هندسة الفعل العمومي لم يعد مجرد تعديل تقني في أدوات التدبير، بقدر ما هو تحول عميق في البنية المفاهيمية التي تحكم التفكير العمومي ذاته. فقد أبانت الدراسة أن استمرار منطق التجزيء القطاعي أصبح غير قادر على استيعاب التعقيد المتزايد الذي يطبع القضايا المرتبطة بالماء والطاقة والغذاء، حيث تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بشكل يجعل الفصل بينها أمرا افتراضيا أكثر منه واقعيا. ومن ثم، فإن مقاربة النكسوس تقدم إطارا تفسيريا جديدا يعيد بناء الفهم على أساس الترابط بدل الانفصال.

وفي هذا السياق، يتضح أن قيمة النكسوس لا تكمن فقط في قدرته على وصف العلاقات المتشابكة بين القطاعات، بل في كونه أداة تفكيكية وإعادة تركيبية في الآن ذاته، تسمح بإعادة النظر في كيفية إنتاج السياسات العمومية. فهو يبرز أن كل تدخل قطاعي لا يظل محصورا داخل حدوده المؤسسية، بل يمتد أثره إلى باقي المجالات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يفرض اعتماد رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار المنظومة ككل بدل الأجزاء المنفصلة، هذا التحول يعيد تعريف منطق الفعل العمومي باعتباره فعلا شبكيا قائما على التفاعل المستمر.

ومن جهة أخرى، أظهر الدراسات أن الإشكال المركزي لا يرتبط فقط بضعف التنسيق بين القطاعات، بقدر ما ارتبط بالبنية المؤسساتية نفسها التي ما تزال خاضعة لمنطق التقسيم الإداري الصارم، وهو ما ينتج عنه تعدد مراكز القرار دون وجود آلية فعالة لدمجها ضمن رؤية إستراتيجية موحدة. هذا الوضع يكرس ازدواجية في التدخلات، ويضعف القدرة على تحقيق الالتقائية، بل ويؤدي في كثير من الأحيان إلى إنتاج سياسات متعارضة أو غير منسجمة في أهدافها ووسائلها، مما ينعكس سلبا على فعالية التدبير العمومي.

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

وفي المقابل، برزت مقاربة النكسوس كأفق نظري وعملي لإعادة بناء هذا الفعل العمومي على أسس أكثر تكاملا، من خلال تحويل العلاقة بين القطاعات من علاقة فصل إلى علاقة تفاعل وتكامل. بحيث لم يبقى الهدف فقط هو تحسين أداء كل قطاع على حدة، بل تحقيق انسجام النظام العمومي ككل، بما يسمح بتقليل التناقضات وتعظيم أوجه التآزر بين السياسات العمومية، وهذا ما يجعل من النكسوس مدخلا لإعادة تعريف مفهوم الكفاءة ذاته، بحيث تنتقل من كفاءة قطاعية إلى كفاءة نظامية شاملة.

كما أن هذه المقاربة تدخل بعدا استراتيجيا جديدا في تدبير السياسات العمومية، يتمثل في القدرة على استشراف الآثار المتبادلة بين القرارات العمومية قبل اتخاذها، وهو ما يعزز منطق الحكامة الاستباقية بدل التدبير التفاعلي المتأخر. ويؤدي ذلك إلى تحسين جودة القرار العمومي، وتقليص المخاطر الناتجة عن التداخل غير المحسوب بين السياسات القطاعية، فضلا عن تعزيز القدرة على التكيف مع التحولات البيئية والاقتصادية المتسارعة التي تطبع السياق العالمي الراهن.

ومن زاوية أخرى، يتبين أن الانتقال نحو السياسات المندمجة لا يمكن أن يتحقق دون إعادة هيكلة الإطار المؤسسي والقانوني المنظم للفعل العمومي، بما يسمح بتجاوز الجمود الذي تفرضه التقسيمات التقليدية للاختصاصات. فالحكامة المندمجة تستدعي تطوير آليات مرنة للتنسيق والتعاقد والتقاسم بين الفاعلين العموميين، بما يعزز المسؤولية المشتركة ويقوي الانسجام في تنفيذ السياسات العمومية، وهو ما يشكل شرطا أساسيا لتحقيق الفعالية والنجاعة.

كما أن البعد الترابي يفرض نفسه كعنصر حاسم في إعادة صياغة السياسات العمومية في ضوء مقاربة النكسوس، حيث تختلف طبيعة التفاعلات بين القطاعات باختلاف السياقات المجالية. هذا المعطى يجعل من الضروري اعتماد سياسات مرنة وقابلة للتكيف مع الخصوصيات المحلية، بما يضمن تقليص الفوارق المجالية وتعزيز العدالة الترابية، في إطار تصور تنموي يزاوج بين الشمولية الوطنية والخصوصية المحلية.

وبناء عليه، فإن مقاربة النكسوس لا تمثل مجرد إطار تحليلي لفهم الترابط بين القطاعات، بل تشكل رؤية شمولية لإعادة بناء السياسات العمومية على أساس التكامل والالتقائية، بما يسمح بالانتقال من منطق التدبير المجزأ إلى منطق الحكامة المندمجة. وهو انتقال يظل مشروطا بإرادة مؤسساتية قادرة على تجاوز منطق التقسيم التقليدي، واعتماد تصور جديد للفعل العمومي يقوم على الترابط، التفاعل، والاستدامة، كركائز أساسية لبناء سياسات عمومية أكثر نجاعة وقدرة على مواجهة تحديات المستقبل.

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

لائحة المراجع

مراجع باللغة العربية:

أحمد الشيباني، الحكامة العمومية والتحول الإداري في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الترابط بين الموارد الطبيعية في سياق التنمية المستدامة، نيروبي، 2022.

حسن طارق، الدولة والسياسات العمومية بالمغرب: مقاربات في التغيير المؤسساتي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2022.

عبد الإله بلقزيز، الدولة والسياسات العمومية في المغرب: مقاربات في التحول المؤسساتي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2020.

المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول نجاعة السياسات العمومية وتكاملها، الرباط، 2023.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية المندمجة بالمغرب: من التشخيص إلى آفاق الإصلاح، الرباط، 2023.

محمد العربي، الحكامة الترابية والسياسات العمومية بالمغرب، دار القلم، الرباط، 2020.

محمد برادة، التنمية الترابية والحكامة المحلية في المغرب، دار توبقال، الدار البيضاء، 2021.

المعهد الدولي للتنمية المستدامة، تكامل السياسات العمومية من أجل التنمية المستدامة: مقاربة النكسوس، وينيبيغ، 2022.

المندوبية السامية للتخطيط، التنمية الترابية والعدالة المجالية بالمغرب، الرباط، 2022.

المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، استشراف التحولات والسياسات العمومية بالمغرب، الرباط، 2021.

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، التقرير الوطني حول التنمية المستدامة، الرباط، 2023.

الوكالة الأوروبية للبيئة، التفكير النظامي والحكامة المندمجة، كوبنهاغن، 2023.

مراجع باللغات الأجنبية:

Asian Development Bank, Integrated Governance and Resource Efficiency, Manila, 2021.

FAO, Nexus Approach for Sustainable Food and Water Systems, Rome, 2021.

Gregory N. Sixt et al., *Assessing the Level of Inter-Sectoral Policy Integration for Governance in the Water–Energy Nexus*, Sustainability, Stockholm Environment Institute, Stockholm, 2020.

Gregory N. Sixt et al., *Water–Energy Nexus Governance*, Sustainability, MIT & SEI, 2020.

Hélène Michel, La fragmentation de l'action publique, Presses Universitaires de France, Paris, 2022.

International Water Management Institute, *Nexus Governance and Resource Efficiency*, IWMI Working Paper, Colombo, 2023.

Jacques Chevallier, L'État et la transformation de l'action publique, LGDJ, Paris, 2021.

Jacques Chevallier, L'État post-moderne et la fragmentation de l'action publique, LGDJ, Paris, 2021.

Karin B. Pfeiffer، Sustainable Governance and Nexus Integration, springer cham, 2021.

Nina Hagemann & Sabrina Kirschke, *Key Issues of Interdisciplinary Nexus Governance Analyses*, Resources Journal, Helmholtz Centre for Environmental Research, Leipzig, 2017.

OECD, Policy Coherence for Sustainable Development 2022: Building Synergies in Public Action, OECD Publishing, Paris, 2022.

OECD, *Water-Energy-Food Nexus Governance*, OECD Publishing, Paris, 2022.

Pierre Lascoumes, Gouverner par les instruments, Presses de Sciences Po, Paris, 2021.

UNDP, Public Administration Reform and Institutional Coordination, New York, 2022.

United Nations Environment Programme, Integrated Governance for Nexus Implementation, Nairobi, 2023.

United Nations Environment Programme, *Nexus Approach in Sustainable Development*, UNEP Report, Nairobi, 2022.

World Bank, Governance for Integrated Resource Management, Washington D.C., 2023.